E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/1996/48
1 April 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٦
٢٤ حزيران/يونيه - ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٦
البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة

موجز دراسة الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، ١٩٩٦

موجز

استنادا الى التحليل التفصيلي الذي ورد في دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لعام ١٩٩٦، تقدم هذه الوثيقة نظرة عامة عن الأداء الاقتصادي الذي تحقق مؤخرا في اقتصادات منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والإصلاحات التي أجرتها تلك الاقتصادات في سياساتها العامة في ضوء التطورات الرئيسية التي شهدها الاقتصاد العالمي. وتدرس الوثيقة أيضا مسألتين ذات أهمية: تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية ودور الإنفاق العام في توفير الخدمات الاجتماعية.

وقد استفادت منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ من عدة تطورات إيجابية جدت في الاقتصاد الدولي. فقد شهد الناتج العالمي تقدما ملحوظا في عام ١٩٩٤ إثر الانكماش الذي شهدته أوائل التسعينات وسجل معدل نمو بلغ ٢,٦ في المائة في عام ١٩٩٥. أما حجم التجارة العالمية الذي نما بـ ٩,٥ في المائة في عام ١٩٩٤، وهو أسرع نمو تحقق في عدة سنوات، فقد تبعه نمو بلغ ٧ في المائة في عام ١٩٩٥. وتلقت المنطقة نصيبا لا بأس به من التدفقات المتزايدة من رأس المال الخاص، بما في ذلك الاستثمار المباشر الأجنبي. بيد أن هناك أمورا تبعث على القلق، منها تراجع اتجاه المساعدة الانمائية الرسمية التي تقوم بدور هام في تمويل التنمية في عدد كبير من الاقتصادات المحرومة.

* تصدر لاحقا تحت الرمز E/1996/100.

180496 150796 96-07867

وسمح حدوث تطورات مواتية في نفس الوقت الذي اتخذت فيه إصلاحات محلية متواصلة في مجال السياسة العامة للبلدان النامية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بتسجيل أداء نمو قوي في عام ١٩٩٥، بلغ في المتوسط ٧,٨ في المائة. وكالعادة، كان التباين بين بلدان المنطقة كبيرا. ولا تزال معدلات النمو التي حققتها معظم أقل البلدان نموا والاقتصادات الجزرية أدنى من المتوسط الاقليمي، ولا يزال معدل النمو في جمهوريات آسيا الوسطى سلبيا.

وفي معظم البلدان، لا تزال السياسة العامة تركز على التحرير وإلغاء الضوابط التنظيمية. وتسعى الاصلاحات، بدرجات متفاوتة، إلى الزيادة من انفتاح التجارة الخارجية، وسياسات الاستثمار والقطاع المالي، والزيادة من الادخار والاستثمار المحليين، وتثبيت الأسعار، والتخفيف من العجز المالي، وتشجيع القطاع الخاص على القيام بدور أنشط. وأسفرت تدابير الإصلاح عن بروز تحديات جديدة في مجال السياسة العامة، لا سيما في إدارة المتغيرات الأساسية على صعيد الاقتصاد الكلي، مثل مستوى الأسعار، وسعر الفائدة، والسيولة النقدية، وسعر الصرف.

ويمثل تحسين دور القطاع الخاص في التنمية حجر الزاوية في برامج الإصلاح. وتحقيقا لتلك الغاية، تحاول الحكومات تعزيز الإطار القانوني للمعاملات في القطاع الخاص. وقد بدأت العمل بإصلاحات مالية بغية التخفيف من عبء الضرائب على القطاع الخاص، وتحرير القطاع المالي وإلغاء الضوابط التنظيمية في القطاع المالي، للزيادة من وصول القطاع الخاص إلى الاقتراض بأسعار فائدة تحددها السوق. وأنشأت آليات مؤسسية لمراعاة شواغل القطاع الخاص في صنع السياسة، وهي تقدم الدعم لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويسترعي هذا التحليل الانتباه إلى الحاجة إلى القيام بالمزيد من تحسين الإطار القانوني لحقوق الملكية، وإنفاذ العقود، وسياسات المنافسة، وتضافر التدابير الرامية إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وفي الوقت التي تعزز فيه بلدان المنطقة القطاع الخاص، واصلت التشديد على دور القطاع العام في تقديم الخدمات الاجتماعية. ففي معظم البلدان، تجاوزت نسبة الإنفاق العام المخصص للقطاع الاجتماعي ٢٠ في المائة وحدثت خلال العقد الماضي تحسينات هامة في ميادين التعليم والصحة والإمداد بالمياه والإصحاح. بيد أن هناك عدة مسائل بحاجة إلى المزيد من الاهتمام. وهي تتصل، في جملة أمور، بالإنصاف في تقديم الخدمات حسب فئات الدخل، والمناطق، ونوع الجنس، وبفعالية التكاليف في تقديم الخدمات، وتعبئة المزيد من الموارد للقطاع الاجتماعي وكذلك الأولويات بين القطاعات في تخصيص الموارد، وتحسين نوعية الخدمات، والزيادة من إشراك القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمعات المحلية، في تقديم الخدمات، وكذلك إنشاء المرافق وصيانتها.

وقد تود اللجنة أن تحث الحكومات الأعضاء على مراعاة التحليل الوارد في هذه الوثيقة وفي الدراسة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لعام ١٩٩٦، عند وضع سياساتها الوطنية. وقد تود اللجنة أيضا أن توصي بإجراء المزيد من الدراسات على أساس الخبرة المقارنة في (أ) الادارة الاقتصادية في بيئة الانفتاح الدولي الجديدة، والقدرة على المنافسة، وتعزيز دور القطاع الخاص؛ و (ب) السياسات الرامية إلى تعزيز الانصاف في تقديم الخدمات الاجتماعية وتحسين نوعيتها وفعاليتها من حيث التكلفة.

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	-	التطورات الاقتصادية العالمية ومنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	١-١١	٥
ثانيا	-	أداء الاقتصاد الكلي وسياساته في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط والهادئ	١٢-٢٧	٧
ثالثا	-	التجارة الدولية وميزان المدفوعات	٢٨-٣٣	١٩
رابعا	-	تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية	٣٤-٤٨	٢١
خامسا	-	دور الإنفاق العام في تقديم الخدمات الاجتماعية	٤٩-٥٨	٢٥

الجداول

١ -	اقتصادات مختارة من منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ: معدلات النمو والتضخم، ١٩٩٣-١٩٩٥		٩
٢ -	اقتصادات مختارة في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ: تنبؤات بمعدلي نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم، ١٩٩٦-١٩٩٧		١٦

أولا - التطورات الاقتصادية العالمية ومنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

١ - واصل الانتعاش الاقتصادي العالمي، الذي تعزز في عام ١٩٩٤، مسيرته في عام ١٩٩٥. فقد ارتفع معدل نمو الناتج العالمي ارتفاعا طفيفا في عام ١٩٩٥ فسجل ٢,٦ في المائة مقابل ٢,٥ في المائة في عام ١٩٩٤. وفي البلدان الصناعية، ارتفع متوسط معدل النمو الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي من ٢,٦ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ٣ في المائة في عام ١٩٩٥ نتيجة لتسارع النمو في فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا. بيد أن النمو سجل بعض التباطؤ في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، وعدة بلدان صناعية أخرى، فانخفض متوسط معدل النمو قليلا بالنسبة لجميع البلدان الصناعية. وانخفض متوسط معدل النمو الاقتصادي في البلدان النامية أيضا انخفاضا طفيفا بسبب الانخفاض الحاد للنمو في أمريكا اللاتينية. ومن جهة أخرى، انخفض معدل الناتج في البلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقال انخفاضا كبيرا خلال السنوات الأخيرة. وتعكس هذه النتيجة المعدلات الايجابية التي سجلها النمو الاقتصادي في عدة اقتصادات في أوروبا الشرقية.

٢ - ولا تزال احتمالات تطور الاقتصاد العالمي في الأجلين القصير والمتوسط تبعث على التفاؤل. فالتنبؤات الحالية تشير إلى أن نمو الاقتصاد العالمي سيحقق معدلات تتجاوز ٣ في المائة في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧. ومن المتوقع أن يسجل اقتصاد اليابان، الذي لم يحقق انتعاشا كافيا إلى حد الآن، انتعاشا كاملا بمعدل نمو لا يقل عن ٢ في المائة في عام ١٩٩٦. ومن المتوقع أن يؤدي تحسن متوسط معدلات النمو في كل من البلدان الصناعية والبلدان النامية إلى جعل متوسط معدل النمو الاقتصادي في العالم يتجاوز ثلاثة في المائة في عام ١٩٩٦.

٣ - وتحققت مكاسب على صعيد الناتج العالمي في بيئة اقتصاد كلي يسودها الاستقرار عموما. فقد بقي معدل التضخم في البلدان الصناعية في حدود حوالي ٢ في المائة في كل من عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥. وشهدت بداية عام ١٩٩٥ بعض التخوف من أن يؤدي الانتعاش الاقتصادي السريع الذي لوحظ في عدة بلدان صناعية في عام ١٩٩٤، لا سيما كندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، إلى ظهور التضخم من جديد. ولو حدث ذلك لاستوجب اتخاذ اجراءات سريعة على صعيد السياسة العامة، مثل رفع سعر الفائدة و، بالتالي، إيقاف الانتعاش الاقتصادي قبل أن يتحقق. بيد أن ذلك لم يحدث، وتحقق النمو الاقتصادي بنسق بطيء لكنه مطرد في بيئة اتسمت باستقرار الأسعار.

٤ - ولا يزال ارتفاع معدلات البطالة في معظم البلدان الصناعية يبعث على القلق. والسؤال الذي يطرح نفسه هو هل أن الاستمرار في تطبيق سياسة نقدية صارمة كاتخاذ تدابير لمكافحة التضخم كان سيخفض من سرعة نمو الاستثمار، والناتج، والعمالة. ولا تزال استمرار العجز الكبير في ميزانيات معظم البلدان الصناعية يمثل قيدا على نمو الادخار والاستثمار في اقتصاد البلدان الصناعية. وليس من المؤكد أن اتباع نهج أكثر تحررا في مجال السياسة النقدية كان سينشط الاقتصاد ويخفض من معدلات البطالة. بيد أن

معدلات البطالة العالية السائدة في البلدان الصناعية قد تحدث آثارا سلبية في الاقتصاد الدولي والعلاقات التجارية. ولذلك كثيرا ما يوجه اللوم إلى المستوردات، لا سيما من البلدان النامية، باعتبارها سبب انتشار البطالة وهو التبرير الذي تلجأ إليه البلدان التي تريد حماية تجارتها، رغم أنه لا توجد أدلة ثابتة على أن للتجارة الدولية أي أثر واضح على معدلات البطالة في تلك البلدان.

٥ - وصحب الانتعاش الاقتصادي العالمي في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ توسع سريع في التجارة العالمية. فقد نما حجم التجارة العالمية في عام ١٩٩٤ بـ ٩,٥، وهو أسرع نمو تحقق منذ عدة سنوات. وانخفض معدل النمو بعض الشيء في عام ١٩٩٥ إلى متوسط بلغ ٦,٩ في المائة، وهو أعلى معدل في الفترة من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٣. وتشير التنبؤات إلى أن سنتي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ ستشهدان معدلات نمو في نفس الارتفاع. وكان الطلب على الواردات في البلدان الصناعية، وهي واردات تمثل حوالي ٧٠ في المائة من التجارة العالمية، أهم العناصر المؤثرة في النمو العام لحجم التجارة العالمية. وأسهم ارتفاع حجم المستوردات في البلدان النامية، لا سيما في آسيا وأمريكا اللاتينية، أيضا في نمو التجارة العالمية. ونما معدل توسع التجارة العالمية بأسرع من معدل نمو الناتج العالمي خلال السنوات الماضية، مما أسفر عن ارتفاع نسبة الناتج العالمي في التجارة الدولية. وزاد النمو السريع الذي شهدته التجارة العالمية مؤخرا من سرعة هذه العملية، في إطار الزيادة من عولمة الأنشطة الاقتصادية.

٦ - وكان للانتعاش والنمو الاقتصاديين في العالم أثر موات على أسعار عدة مجموعات من السلع الأساسية الأولية عدا الوقود. وارتفعت أسعار مجموعات سلعية مثل المشروبات المدارية، وحبوب الزيت النباتي والزيوت، والمعادن والفلزات، ارتفاعا كبيرا في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ بعد أن شهدت منذ عام ١٩٨٩ اتجاها نحو الانخفاض. بيد أنه لا يتوقع أن يستمر الانتعاش في الأجل المتوسط. فالتنبؤات تشير إلى أن عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ ستشهدان انخفاضا بطيئا. ولذلك فإن التوقعات لا تزال غير واضحة فيما يتعلق بالحصائل التي ستجنيها من الصادرات البلدان التي يعتمد اقتصادها على السلع الأساسية.

٧ - وسجلت مختلف أشكال تدفقات رأس المال الخاص الدولي، مثل اصدارات السندات، والأسهم، والقروض المصرفية الجماعية، والاستثمار المباشر الأجنبي، زيادة كبيرة خلال السنوات الأخيرة. ورغم أن البلدان النامية حصلت على نصيب متزايد من مجموعة التدفقات، فإن نصيبها العام من المجموع لا يزال منخفضا نسبيا، وتركز معظم التدفقات إلى تلك البلدان على عدد صغير من البلدان النامية. وحدث انخفاض في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية خلال السنتين الأخيرتين، وهو ما يمثل مصدر قلق بالنسبة لأفقر بلدان العالم.

٨ - وأصبح النمو وما بلغته أسواق رأس المال الدولي من حجم هائل، إلى جانب سهولة حركة رأس المال عبر الحدود، تؤثر كثيرا على السياسات الوطنية المتعلقة بالنقد وأسعار الصرف، وتهدد أحيانا استقرار تلك السياسات وتلك الأسعار. وقد تطلب ذلك تنسيقا عن كثب لسياسات الاقتصاد الكلي بين أهم البلدان

الصناعية، لمنع تضرر اقتصاداتها الوطنية من أية ردود فعل سلبية في الأسواق على التغيرات الفعلية أو المتصورة في حالات الاقتصاد الوطنية والسياسات المرتبطة بذلك.

٩ - وبقيت تلك السياسات مرتبطة أساسا بالسعي إلى المحافظة على الاستقرار النقدي ومكافحة التضخم. ولذلك تحمل سعر الصرف العبء الأكبر للتكيف الاقتصادي ولحركات رأس المال في الأجل القصير. فشهدت أسعار الصرف بين أهم العملات تقلبات كبيرة كانت لها آثار في جميع أنحاء العالم. وواجهت البلدان التي لم تتكيف بسرعة خطر قيام أزمة بسبب ردود فعل السوق على أي تكيف خاطئ، مثلما حدث في أزمة البيزو المكسيكي في أواخر عام ١٩٩٤.

١٠ - وكان للتطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي مؤخرا أثر ايجابي على البلدان النامية في منطقة اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ من عدة وجوه. فقد أثر انتهاء الاتجاه الانكماشي في البلدان الصناعية تأثيرا مواتيا على نمو الصادرات من تلك المنطقة، وهو تأثير ذو أهمية حاسمة في تلك الاقتصادات. وتلقت المنطقة أيضا تدفقات كبيرة من الاستثمار المباشر الأجنبي وغيره من التدفقات المالية، وإن بقي معظم التدفقات متركزا في بلدان قليلة. وسيقلل الانخفاض الذي شهدته مؤخرا أسعار الفائدة الدولية من تكاليف الاقتراض ويشجع تدفق رأس المال.

١١ - بيد أنه لا تزال توجد عدة مسائل تبعث على القلق. منها التعجيل بتنفيذ الاتفاقات التي توصلت إليها جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وحل المسائل المعلقة المتصلة بالتجارة حلا مرضيا. ويمثل الاتجاه الذي تشهده المساعدة الإنمائية الرئيسية نحو الانخفاض مصدر قلق كبير لعدد كبير من الاقتصادات المحرومة في المنطقة. ويمثل تنامي عولمة الأسواق المالية، التي يزداد ارتباط أسواق البلدان النامية في المنطقة بها، تحديات جديدة في مجال السياسة العامة لمنع تزعزع الاستقرار في الاقتصاد المحلي لأسباب خارجية. وتثير التقلبات الأخيرة في أسعار الصرف بين العملات الدولية الرئيسية، أيضا، قلقا وإن كان أثرها السلبي محدودا عموما.

ثانيا - أداء الاقتصاد الكلي وسياساته في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط والهادئ

١٢ - شهدت اقتصادات المنطقة النامية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في جنوب آسيا، وجنوب شرقي آسيا، وشرقي آسيا في عام ١٩٩٥ سنة أخرى من الأداء الاقتصادي القوي. بيد أن متوسط معدل النمو انخفض انخفاضا طفيفا من ٨ في المائة في سنة ١٩٩٤ إلى نسبة قدرت بـ ٧,٨ في المائة في عام ١٩٩٥. ومن المتوقع حدوث تباطؤ طفيف آخر في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧، لتتمكن بعض الاقتصادات في جملة أمور، من استرداد أنفاسها والتغلب على قيود (مثل نقص اليد العاملة والمهارات والهياكل الأساسية) ظهرت نتيجة سنوات النمو السريع.

١٣ - وفي اقتصادات آسيا الشرقية، انخفض معدل النمو الاقتصادي الصيني من ١١,٨ في المائة عام ١٩٩٤ إلى ١٠ في المائة في عام ١٩٩٥، في حين بقي معدل نمو اقتصاد هونغ كونغ ثابتا في مستوى ٥,٥ في المائة. أما جمهورية كوريا، فقد ارتفع معدل نموها إلى ٩,٣ في المائة في عام ١٩٩٥ مقابل ٨,٤ في المائة في عام ١٩٩٤. وحققت منغوليا، التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقال، انتعاشا اقتصاديا ملحوظا بمعدلي نمو اقتصادي بلغا ٢,١ و ٣,٥ في المائة في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥، بعد تراجع الناتج الذي شهده الاقتصاد في أوائل التسعينات (الجدول ١).

١٤ - وفي جنوب شرقي آسيا، ارتفع متوسط معدل النمو ارتفاعا طفيفا من ٧,٩ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ٨ في المائة في عام ١٩٩٥، لأسباب تعود أساسا إلى تحسن الأداء الملحوظ في الفلبين وفييت نام. وباستثناء سنغافورة، التي شهدت انخفاض معدل نموها بنقطة مئوية في عام ١٩٩٥، حافظت البلدان الأخرى في تلك المنطقة الفرعية على معدلات نموها في عام ١٩٩٥ أو حسنتها قليلا بالمقارنة بما تحقق في عام ١٩٩٤. وحافظت خمسة بلدان من بلدان جنوبي آسيا على معدلات نمو معتدلة بلغت في المتوسط ٥,٥ في المائة في عام ١٩٩٥.

١٥ - ومن المتوقع أن يحدث تباطؤ طفيف في متوسط أداء نمو هذه الاقتصادات في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ لأسباب تعود أساسا إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين وجمهورية كوريا وإلى انخفاض طفيف في سرعة نمو اقتصادات جنوب شرقي آسيا. ومن المتوقع أن يستقر النمو الاقتصادي الصيني في حدود ٩ في المائة في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧؛ وقد ينخفض النمو الاقتصادي في جمهورية كوريا أيضا بما لا يقل عن نقطتين مئويتين. وقد ينخفض أيضا متوسط معدل النمو في اقتصادات جنوب شرقي آسيا إلى ٧,٦ في المائة بالمقارنة بـ ٨ في المائة في عام ١٩٩٥. أما متوسط معدل النمو في اقتصادات جنوبي آسيا فمن المتوقع أن يرتفع قليلا من ٥,٥ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى أكثر من ٦ في المائة في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧، مع ارتفاع بطيء في معدلات النمو في الهند وسري لانكا وتحسن كبير في معدل النمو في باكستان. ومن المتوقع أن تحسن هذه البلدان النامية الثلاثة في هذه المنطقة متوسط نمو أدائها في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧، نتيجة أساسا للانتعاش الكامل في الاقتصاد الياباني (الجدول ٢).

١٦ - ولا يزال أداء واحتمالات نمو أقل البلدان نموا في المنطقة والاقتصادات الجزرية في المحيط الهادئ والاقتصادات المارة بمرحلة انتقال أدنى من المستوى المرضي في معظم الحالات. وقد حسن البعض من أقل البلدان نموا مثل بنغلاديش، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ونيبال، نمو أدائها في السنوات الأخيرة، ولكن هذا النمو لم يبلغ، بالنسبة لمعظمها، المستوى اللازم للتخفيف من المشقة الاقتصادية البالغة التي تعيشها. وفي اقتصادات جزر المحيط الهادئ، ومع بعض الاستثناءات، لم يتجاوز النمو ٢ في المائة إلا في حالات قليلة، وبقيت هذه الاقتصادات على نفس الهشاشة أمام الصدمات الخارجية. ولا تزال الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال، لا سيما اقتصادات آسيا الوسطى والاتحاد الروسي، تعاني من محنة اقتصادية قاسية إذ لا يزال معظمها يشهد في عام ١٩٩٥ تراجعا في الناتج. بيد أن معدل التراجع انخفض بالمقارنة بالسنوات السابقة انخفاضا ملحوظا وأظهرت بعض الاقتصادات علامات انتعاش ايجابية في

أواخر عام ١٩٩٥ قد تتواصل حتى عام ١٩٩٦ وربما بعده. وأوضح هذه العلامات نجاح أرمينيا في تحقيق معدل نمو عال في عام ١٩٩٥.

١٧ - ويمثل الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي واحتواء التضخم مصدر انشغال لجميع الفئات الاقتصادية في المنطقة، رغم أن طابع وحدة المشاكل التي تواجهها مختلف الفئات الاقتصادية يختلفان كثيرا. وانخفض متوسط معدل التضخم في البلدان النامية التي ترد قائمتها في الجدول ٢ بنقطتين مئويتين في عام ١٩٩٥ بالمقارنة بالسنة السابقة إذ اتبعت معظم البلدان سياسات مكافحة للتضخم. وفي جنوبي آسيا، يشهد متوسط معدل التضخم انخفاضا بسبب ازدياد الالتزام بالاصلاح الاقتصادي والتثبيت. وباستثناء بنغلاديش، بقيت المعدلات مرتفعة نسبيا، ومن المتوقع أن يبقى معدل التضخم في مستواه الذي يتجاوز ٨ في المائة على الأقل في عام ١٩٩٦.

الجدول ١ - اقتصادات مختارة من منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ: معدلات النمو والتضخم، ١٩٩٣-١٩٩٥
(بالنسب المئوية)

		الناتج المحلي الإجمالـــــي	معدل التضخم[أ]
أقل البلدان نموا			
بنغلاديش	١٩٩٣	٤,٥	١,٣
	١٩٩٤	٤,٦	١,٨
	١٩٩٥	٥,٠	٤,٠
بوتان	١٩٩٣	٦,٣	١٣,٦
	١٩٩٤	٦,٥	٩,٧
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	١٩٩٣	٥,٩	٧,٤
	١٩٩٤	٨,٠	٦,٧
	١٩٩٥	٧,٠	١٦,٠
كمبوديا	١٩٩٣	٤,٣	١١٤,٣
	١٩٩٤	٤,٩	٢٦,١
ملديف	١٩٩٣	٦,٢	٢٠,٢
	١٩٩٤	٥,٥	٢٠,٠

		الناتج المحلي الإجمالـــــي	معدل التضخم[أ]
ميانمار[ب]	١٩٩٣	٥,٩	٣١,٨
	١٩٩٤	٦,٨	٢٤,١
نيبال	١٩٩٣	٢,٩	٨,٩
	١٩٩٤	٧,٠	٨,٩
	١٩٩٥	٢,٦	٨,٠
الاقتصادات الجزرية في المحيط الهادئ			
بابوا غينيا الجديدة	١٩٩٣	١٦,٦	٥,٠
	١٩٩٤	٣,٠	٢,٩
	١٩٩٥	٤,٦-	١٦,١
توفالو	١٩٩٣	٨,٧	١,٥
	١٩٩٤	٢,٦	١,٥
تونغا[ج]	١٩٩٣	٢,٨	٣,١
	١٩٩٤	٥,٧	٢,٤
جزر سليمان	١٩٩٣	٤,٤	٩,٢
	١٩٩٤	٤,٢	١٣,٠
جزر كوك	١٩٩٣	١,٧	٧,٣
	١٩٩٤	١,٥	٢,٨
ساموا	١٩٩٣	٦,٠	١,٨
	١٩٩٤	٧,١-	١٨,٤
فانواتو	١٩٩٣	٤,٠	٣,٦
	١٩٩٤	٢,٠	٢,٣
فيجي	١٩٩٣	١,٨	٥,٢
	١٩٩٤	٥,٢	١,٢
	١٩٩٥	٢,٧	..
كيريباتي	١٩٩٣	٢,٨-	٦,١
	١٩٩٤	٠,٤-	٥,١

		الناتج المحلي الإجمالـــــي	معدل التضخم[أ]
الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال[د]			
الاتحاد الروسي	١٩٩٣	١٢,٠-	٩٤٠,٠
	١٩٩٤	١٥,٠-	٣٢٠,٠
	١٩٩٥	٤,٠-	٢٣٠,٠
أذربيجان	١٩٩٣	١٣,٥-	١ ٢٣٠,٠
	١٩٩٤	١٧,٢-	١ ٧٦٠,٠
	١٩٩٥	١٧,٤-	٥١٠,٠
أرمينيا	١٩٩٣	٩,٩-	١ ٠٩٨,٠
	١٩٩٤	٢,٠-	٥ ٠٦٠,٠
	١٩٩٥	٥,٢	٢٨٠,٠
أوزبكستان	١٩٩٣	٣,٥-	١ ٣٣٠,٠
	١٩٩٤	٤,٠-	١ ٦٥٠,٠
	١٩٩٥	٠,٥-	٤٢٠,٠
تركمانستان	١٩٩٣	٧,٨	١ ٧٣٠,٠
	١٩٩٤	١٢,٠-	٢ ٨١٠,٠
	١٩٩٥	٧,٥-	٠٠
طاجيكستان	١٩٩٣	٢١,٠-	٢ ٢٤٠,٠
	١٩٩٤	١٢,٠-	٣٤٠,٠
	١٩٩٥	١٢,٤-	٥٠٠,٠
قيرغيزستان	١٩٩٣	١٧,٤-	١ ٢٩٠,٠
	١٩٩٤	٢٦,٠-	٣٨٠,٠
	١٩٩٥	٦,٢-	١٥٠,٠
كازاخستان	١٩٩٣	١٢,٨-	١ ٧٦٠,٠
	١٩٩٤	٢٥,٠-	١ ٩٨٠,٠
	١٩٩٥	٨,٩-	٢٨٠,٠

		الناتج المحلي الإجمالـــــي	معدل التضخم[أ]
جنوب آسيا			
إيران (جمهورية - الإسلامية)	١٩٩٣	٥,٠	٢٢,٩
	١٩٩٤	٣,٠	٣٥,٢
	١٩٩٥	٥,١	٠٠
باكستان	١٩٩٣	٢,٣	٩,٣
	١٩٩٤	٣,٨	١١,٢
	١٩٩٥	٤,٧	١٢,٩
سري لانكا	١٩٩٣	٦,٩	١١,٧
	١٩٩٤	٥,٦	٨,٤
	١٩٩٥	٥,٤	٩,١
الهند	١٩٩٣	٤,٣	٧,٣
	١٩٩٤	٥,٣	١٠,٣
	١٩٩٥	٥,٧	٨,٠[هـ]
جنوب شرقي آسيا			
اندونيسيا	١٩٩٣	٦,٥	٩,٢
	١٩٩٤	٧,٣	٩,٢
	١٩٩٥	٧,١	١٠,٠
بروني دار السلام	١٩٩٣	٠,٥	٤,٣
	١٩٩٤	١,٨	٢,٤
تايلند	١٩٩٣	٨,٢	٣,٣
	١٩٩٤	٨,٥	٥,٠
	١٩٩٥	٨,٦	٥,٨
سنغافورة	١٩٩٣	١٠,١	٢,٣
	١٩٩٤	١٠,١	٣,١
	١٩٩٥	٩,٠	٢,٢

		الناتج المحلي الإجمالـــــي	معدل التضخم[أ]
الفلبين	١٩٩٣	٢,١	٧,٦
	١٩٩٤	٤,٣	٩,٠
	١٩٩٥	٥,٣	٨,١
فييت نام	١٩٩٣	٨,١	٥,٣
	١٩٩٤	٨,٨	١٤,٤
	١٩٩٥	٩,٥	١٤,٩
ماليزيا	١٩٩٣	٨,٣	٣,٦
	١٩٩٤	٩,٢	٣,٧
	١٩٩٥	٩,٦	٣,٥
شرقي آسيا			
جمهورية كوريا	١٩٩٣	٥,٨	٤,٨
	١٩٩٤	٨,٤	٦,٢
	١٩٩٥	٩,٣	٥,٠
الصين	١٩٩٣	١٣,٤	١٤,٧
	١٩٩٤	١١,٨	٢١,٧
	١٩٩٥	١٠,٠	١٥,٠
منغوليا	١٩٩٣	١,٣-	٢٦٨,٤
	١٩٩٤	٢,١	٨٧,٦
	١٩٩٥	٣,٥	٢٨,٠
هونغ كونغ	١٩٩٣	٥,٨	٨,٥
	١٩٩٤	٥,٥	٨,١
	١٩٩٥	٥,٥	٨,٥
الاقتصادات المتقدمة النمو			
استراليا	١٩٩٣	٤,٠	١,٨
	١٩٩٤	٤,٩	١,٩
	١٩٩٥	٢,١	٤,٦

		الناتج المحلي الإجمالـــــي	معدل التضخم[أ]
نيوزيلندا	١٩٩٣	٥,٠	١,٤
	١٩٩٤	٤,٣	١,٧
	١٩٩٥	٢,٢	٢,٣
اليابان	١٩٩٣	٠,٢-	١,٢
	١٩٩٤	٠,٦	٠,٧
	١٩٩٥	٠,٧	٠,٠

المصدر: صندوق النقد الدولي، الاحصائيات المالية الدولية، المجلد الثامن والأربعون، رقم ٩ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٥) وآفاق التنمية الاقتصادية في العالم (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥)؛ دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، ١٩٩٥ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.II.F.10)؛ مصرف التنمية الآسيوي، المؤشرات الرئيسية للبلدان النامية في آسيا والمحيط الهادئ، ١٩٩٥، (منشورات جامعة أكسفورد، ١٩٩٥)؛ آفاق التنمية في آسيا ١٩٩٥ و ١٩٩٦ (منشورات جامعة أكسفورد، ١٩٩٥)؛ اللجنة الاحصائية المشتركة لرابطة الدول المستقلة (موسكو)، اقتصاد رابطة الدول المستقلة في عام ١٩٩٥: نظرة سريعة (كانون الثاني/يناير ١٩٩٦)؛ ومصادر وطنية.

ملاحظة: المعلومات عن ١٩٩٤/١٩٩٥ مقدّرة.

(أ) تشير الى تغيرات في مؤشر أسعار المستهلك.

(ب) الناتج المحلي الإجمالي بأسعار المنتج للفترة ١٩٨٥/١٩٨٦.

(ج) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بسعر عوامل الإنتاج.

(د) الناتج المحلي الإجمالي أو صافي الناتج المادي.

(هـ) تقديرات على أساس التغيرات في مؤشر أسعار تجارة الجملة.

١٨ - وفي جنوب شرقي آسيا، من المتوقع أن يبقى متوسط معدل التضخم في حدود ٥ إلى ٦ في المائة، مع تباين كبير بين مختلف الاقتصادات. ومعدلات التضخم هذه منخفضة عادة في ماليزيا وسنغافورة وتايلند. وأثار بعض التسارع الذي شهدته هذه المعدلات في عام ١٩٩٤ استجابات سريعة على مستوى السياسات العامة في كل من هذه البلدان لاحتواء التضخم وإبقائه في مستويات تجعله لا يشكل خطرا كبيرا. وحققت الفلبين نجاحا في الحد من معدل التضخم إلى ما دون ١٠ في المائة في عام ١٩٩٤. ومن المتوقع أن ينخفض المعدل إلى ٨ في المائة في عام ١٩٩٥ وإلى ما دون ذلك في السنتين المواليتين. ورغم أن معدل التضخم في اندونيسيا ازداد، على ما يبدو، بنقطة مئوية واحدة في عام ١٩٩٥، بسبب ضغوط الطلب المرتفعة وتعديل بعض الأسعار الخاضعة للرقابة، نحو الارتفاع، من المتوقع أن ينخفض المعدل إلى ٨ في المائة في العام القادم نتيجة السياسات الصارمة المتبعة لمقاومة ارتفاع الأسعار. وارتفع معدل التضخم ارتفاعا سريعا في فييت نام من مستوياته المنخفضة في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ ومن المتوقع أن يبقى في حدود ١٥ في المائة في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦.

١٩ - وقد أثرت معدلات التضخم المرتفعة في الصين على متوسط معدل التضخم ليس فقط في اقتصادات شرقي آسيا وإنما في كامل مجموعة البلدان النامية في المنطقة. بيد أن الصين نجحت في النزول بالتضخم إلى المستوى المستهدف البالغ ١٥ في المائة في عام ١٩٩٥ بعد أن بلغ ٢١,٧ في المائة في عام ١٩٩٤، ومن المتوقع أن تزيد من تخفيضه في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧. ولمعدل التضخم المرتفع في الصين أثر واضح على الأسعار في هونغ كونغ، حيث سجل التضخم نسبة ٨,٥ في عام ١٩٩٥. وفي جمهورية كوريا، انخفض التضخم بأكثر من نقطة مئوية في عام ١٩٩٥ فبلغ ٥ في المائة ومن المتوقع أن ينخفض بنقطة مئوية أخرى خلال السنتين القادمتين.

٢٠ - وباستثناء بنغلاديش، بقيت معدلات التضخم مرتفعة جدا في أقل البلدان نموا. بيد أن بوتان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ونيبال نجحت في النزول بمعدلات التضخم فيها إلى أقل من ١٠ في المائة. ومن جهة أخرى، تجاوزت معدلات التضخم في كمبوديا وميانمار وملديف ٢٠ في المائة، رغم أن هذه المعدلات انخفضت في كمبوديا وميانمار انخفاضا كبيرا. وباستثناءات قليلة، نجحت اقتصادات بعض الجزر في المحيط الهادئ في احتواء التضخم، وساعدها على ذلك انخفاض معدلات التضخم عند أهم شركائها التجاريين؛ استراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة.

٢١ - وانخفضت سرعة ارتفاع الأسعار التضخمي في الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال، لا سيما في آسيا الوسطى والاتحاد الروسي، في عام ١٩٩٤ وأوائل عام ١٩٩٥، بيد أن التضخم لا يزال يمثل تحديا كبيرا أمام جهود الاصلاح وإعادة التنظيم الرامية إلى إقامة نظم اقتصادية سوقية المنحى. ولا يزال عجز الميزانيات المزمن والسيولة الزائدة، والنقص في الامدادات، تغذي عملية التضخم التي اندلعت عندما حدثت التحركات الأولى نحو الاصلاح الاقتصادي في أوائل التسعينات.

الجدول ٢ - اقتصادات مختـــارة فـــي منطقة اللجنـــة الاقتصاديـــة والاجتماعية لآسيـــا والمحيط الهادئ: تنبؤات بمعدلي نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم، ١٩٩٦-١٩٩٧

	الناتـــج المحلـــي الإجمالي الحقيقي		التضخم[أ]	
	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٧
الاقتصادات الناميـــة في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ[ب]	٧,٤	٧,٢	٧,٦	٧,٠
جنوب آسيا	٦,٢	٦,٣	٨,٦	٨,٠
باكستان	٦,٥	٥,٨	١١,٠	١٠,٠
بنغلاديش	٥,٠	٥,٠	٥,٥	٥,٠
سري لانكا	٥,٧	٦,٥	٨,١	٩,٠
نيبال	٦,٣	- -	٧,٠	- -
الهند	٦,٣	٦,٥	٨,٥	٨,٠
جنوب شرقي آسيا	٧,٦	٧,٦	٥,٩	٥,٧
اندونيسيا	٧,٠	٧,٢	٨,٠	٨,٠
تايلند	٨,٤	٨,٢	٥,٦	٥,٠
سنغافورة	٧,٣	٧,٠	٢,٥	٢,٨
الفلبين	٦,٤	٧,١	٧,٥	٧,٠
فييت نام	٩,٩	١٠,٦	١٥,٣	١٦,٤
ماليزيا	٨,٥	٨,٦	٤,٢	٣,٨
شرقي آسيا	٨,٢	٧,٧	٩,٣	٨,٣
جمهورية كوريا	٧,٢	٦,٦	٤,٥	٤,٠
الصين	٩,٥	٩,١	١٣,٠	١١,٦
هونغ كونغ	٥,٠	٤,٨	٨,٠	٧,٦
الاقتصادات النامية فـــي منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	٢,١	٢,٣	١,٠	٠,٥
استراليا	٢,٨	٢,٣	٤,٢	٣,٧
نيوزيلندا	٣,٧	٣,٥	١,٣	٠,٩
اليابان	٢,٠	٢,٣	٠,٧	٠,٣

حواشي الجدول

المصادر: مصرف التنمية الآسيوي، آفاق التنمية الاقتصادية في آسيا، ١٩٩٥ و ١٩٩٦ (منشورات جامعة اكسفورد، ١٩٩٥)؛ الأمم المتحدة، إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، "مشروع فريق البحث الدولي لواضعي النماذج الاقتصادية (لينك) عن آفاق التنمية في العالم"، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥؛ ومصادر وطنية.

ملاحظة: التنبؤات تتصل بالسنوات المالية كالتالي: السنة المالية ١٩٩٦/١٩٩٧: ١٩٩٦ بالنسبة للهند؛ السنة المالية ١٩٩٦/١٩٩٧: ١٩٩٧ بالنسبة لبنغلاديش وباكستان ونيبال.

(أ) تشير إلى تغيرات في مؤشر أسعار المستهلك.

(ب) استنادا إلى بيانات عن ١٦ اقتصادا ناميا (منها بابوا غينيا الجديدة ومقاطعة تايوان الصينية) تمثل أكثر من ٩٥ في المائة من سكان المنطقة (باستثناء جمهوريات آسيا الوسطى)؛ استُعمل الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق بدولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٠ لترجيح حساب معدلات النمو الإقليمية ودون الإقليمية.

٢٢ - ونجحت الاقتصادات السريعة النمو في شرقي آسيا وجنوب شرقيها في تحقيق معدلات عالية ومتنامية من الادخار والاستثمار المحليين. وأصبحت بعض هذه الاقتصادات بالفعل مصدِّرة صافية لرأس المال. وفي معظم الاقتصادات الأخرى، توجد ثغرة صغيرة نسبيا بين الادخار والاستثمار المحليين تمولها عموما الاستثمارات المباشرة الأجنبية وتكملها استثمارات الحافظة، وكذلك الاقتراض التجاري. وسمح ذلك لتلك البلدان بالحد من مديونيتها الخارجية. بيد أنه حدثت مؤخرا عدة حالات من تدهور موازين المدفوعات وارتفاع تكاليف خدمة القروض بالين، نتيجة تدهور قيمة الين بسرعة، وأثارت تلك الحالات بعض القلق.

٢٣ - وباستثناء الصين وفييت نام، بقيت حالة الميزانية في معظم بلدان شرقي آسيا وشرق جنوبيها سليمة وقوية. وسجلت هونغ كونغ وسنغافورة وتايلند في السنوات العديدة الأخيرة فائضا في الميزانية، بينما سجلت بلدان أخرى فوائض خلال السنتين الماضيتين. وجدير بالملاحظة نجاح الفلبين في تحقيق فائض في الميزانية، رغم العبء الثقيل الذي تمثله تكاليف خدمة ديونها. وعملت اندونيسيا في إطار مفهوم الميزانية المتوازنة الذي يجعل من أي نفقات تتجاوز الإيرادات المحلية متوقفة على توافر المساعدة والائتمان الخارجيين، دون أي امكانية للاقتراض الداخلي لتمويل عجز الميزانية. والمراقبة الفعالة لعجز الميزانية من العوامل التي تفسر إلى حد بعيد ثبات الأسعار الذي تتمتع به هذه البلدان.

٢٤ - وبقيت عملية الادخار - الاستثمار في جنوبي آسيا ضعيفة نسبيا، خلافا للأداء المسجل في شرقي آسيا وجنوب شرقيها. وهي عادة حالة أقل البلدان نموا في المنطقة وحالة الاقتصادات الجزرية في المحيط الهادئ. وفي جنوب آسيا، نجحت عمليات الاصلاح الاقتصادي التي تطبقها عدة بلدان في التعجيل بنمو الصادرات، واجتذاب المزيد من الاستثمار المباشر الأجنبي، ورفع مستويات الاحتياطي من العملة الأجنبية، والتخفيض من معدلات التضخم. بيد أن معدلات الادخار - الاستثمار تمر، على ما يبدو بحالة ركود في معظم البلدان. وهو أمر يمكن أن يفسر معدلات نمو تلك الاقتصادات بسرعة غير كافية.

٢٥ - وفي بنغلاديش، ارتفعت معدلات الادخار الوطني وبلغت ١٣ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٤، وهي ضعف النسبة التي بلغها ذلك المعدل في أوائل التسعينات، وإنجاز هائل في حد ذاته. بيد أن ذلك لم يسفر عن ارتفاع مماثل في معدلات الاستثمار في الاقتصاد. أما معدلات الاستثمار المرتفعة نسبيا في اقتصاد كل من نيبال وسري لانكا، فقد تركت فجوة بين معدلي الاستثمار والادخار المحليين. وقد لا تتواصل طويلا المساعدة الخارجية والتدفقات الائتمانية التي استلزم الأمر اللجوء إليها لسد تلك الثغرات. وفي الهند وباكستان، يبدو أن معدلات الادخار - الاستثمار بقيت مستقرة نسبيا. واستقرت المعدلات في الهند في مستوى عال نسبيا بعض الوقت. وفي باكستان يسود استقرار مماثل معدلات الاستثمار في مستوى أقل من ذلك بقليل. ورغم الجهود التي بذلت مؤخرا لتحسين تعبئة الايرادات عن طريق إجراء إصلاحات ضريبية كبيرة، واحتواء نمو انفاق الحكومة، بقيت مستويات عجز الميزانية عالية في كل من البلدين.

٢٦ - وسيناريوهات الادخار - الاستثمار في الاقتصادات الجزرية في المحيط الهادئ والاقتصادات المارة بمرحلة انتقال غير واضحة جدا. فالبيانات عن الادخار - الاستثمار غير متوافرة أو غير موثوق بها في معظم هذه الاقتصادات. وتوحي معلومات مشتتة بأن البعض من هذه الاقتصادات نجح مؤخرا في اجتذاب كميات لا بأس بها من الاستثمار المباشر الأجنبي، التي لم تحدث الى حد الآن تغييرا في أداء هذه الاقتصادات الضعيفة. ولا يزال معظم هذه الاقتصادات يتسم بعجز كبير في الميزانية، بسبب ضعف مستوى إيراداتها المحتمل، أو عدم تحقيقه، والعجز عن التقليل من الالتزامات بالإنفاق.

٢٧ - ورغم هذه الفروق في النتائج والانجازات الفعلية، أظهر معظم بلدان المنطقة التزاما قويا بإصلاح الاقتصاد وإعادة تنظيمه وتثبيته وتحريره. وشملت الاصلاحات المؤسسات والأدوات النقدية والضريبية، وكذلك نظم القوانين الادارية وأدوات المراقبة التي تؤثر على كل من القطاعين الحقيقي والمالي في الاقتصاد المحلي. ويمثل توسيع دور القطاع الخاص في الاقتصاد، بما في ذلك برامج تحويل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص، والتدابير المعجلة لتحرير التجارة ونظم الاستثمار، حجر الزاوية في معظم برامج الاصلاح. وتعكس الفروق التي لا تزال بارزة في الأداء الفعلي على مستوى الاقتصاد الكلي لمختلف اقتصادات المنطقة الظروف الأولية التي بدأت فيها عملية الاصلاح، والمدة الزمنية التي نفذت فيها هذه التدابير، واستجابة مختلف الاقتصادات حسب الموارد المتوافرة لها وقدراتها التكنولوجية، وعدة عوامل أخرى. ولا تزال عملية الاصلاح، مع ذلك، متواصلة في معظم هذه البلدان.

ثالثا - التجارة الدولية وميزان المدفوعات

٢٨ - تمثل التجارة الدولية عنصرا ذا أهمية حيوية نشط الدينامية الاقتصادية للبلدان النامية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وباستثناءات قليلة، لا تزال تلك البلدان تشدد على أهمية التجارة الدولية في اقتصادها وتطور سياستها الرامية إلى الاستفادة بدرجة أكبر من توسع التجارة بعد جولة أوروغواي. وتشدد معظم البلدان على تشجيع الصادرات والقيام، في الوقت نفسه، باتخاذ خطوات لتحرير نظم استيرادها بالتخفيض من التعريفات وإزالة أدوات المراقبة الإدارية وغيرها من الحواجز الأخرى غير التعريفية. وهذه التدابير تعكس ليس فقط التزام تلك البلدان بموجب الاتفاقات التي توصلت إليها جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وإنما أيضا التزامها في مختلف المحافل دون الإقليمية مثل رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ومحفل التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ.

٢٩ - وتؤكد آخر البيانات الاحصائية استمرار نمو كل من صادرات وواردات معظم البلدان النامية في المنطقة. ونمت قيمة صادرات البلدان النامية في المنطقة في المتوسط بما بين ١٤ و ١٥ في المائة حتى في أشد فترة الانكماش سنتي ١٩٩١ و ١٩٩٢. وسجلت الواردات معدلات نمو مماثلة وإن كانت أدنى من ذلك بقليل. ونتيجة للانتعاش الواسع النطاق الذي شهدته أسواق التصدير الرئيسية، ارتفع معدل نمو قيمة الصادرات من البلدان النامية في المنطقة، بالدولار، إلى قرابة ٢٠ في المائة في عام ١٩٩٤، في حين تجاوز معدل نمو الواردات ١٨ في المائة. وتشير البيانات المتاحة عن عام ١٩٩٥ لعدد محدود من البلدان إلى أن كلا من الصادرات والواردات نمت نموا قويا، رغم أن معدل النمو الاجمالي قد يكون أقل مما سجل في عام ١٩٩٤.

٣٠ - وفي مجالات أخرى من الأداء الاقتصادي، ظهر ضعف أقل البلدان نموا، والاقتصادات الجزرية ومعظم الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال في المنطقة، أيضا في مجال التجارة وميزان المدفوعات. وحقق العديد من أقل البلدان نموا في المنطقة مثل بنغلاديش، وكمبوديا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وميانمار، معدلات نمو جيدة في مجال الصادرات. بيد أن معدلات النمو هذه ، التي تبدو عالية، قائمة على أسس صغيرة لا تمثل سوى جزء صغير من اقتصاد البلد، من حيث نسبة الناتج المحلي الاجمالي. ولذلك فإن معدلات الصادرات العالية لا تحدث تأثيرا ديناميا واسعا بما فيه الكفاية على هذه الاقتصادات. والقاعدة الضيقة التي تمثلها السلع الأساسية في الصادرات التجارية، والتي تقتصر إما على سلع أساسية قليلة أو على سلع مصنعة بسيطة مثل المنسوجات والملابس، تمثل ضعفا هيكليا آخر في تجارة هذه البلدان.

٣١ - ولا يزال ميزان المدفوعات في هذه الاقتصادات يتسم باختلال التوازن الهيكلي في معظم الحالات. والواردات تتجاوز عادة الصادرات بنسبة لا تقل عن الضعف. وباستثناءات قليلة، يتفاقم العجز التجاري الناتج عن ذلك بالعجز في تجارة غير المنظورات. وتشير التطورات الأخيرة أيضا الى تدهور الميزان التجاري وميزان المدفوعات في عدد من الاقتصادات الجيدة الأداء في المنطقة. ومن هذه البلدان اندونيسيا وباكستان وتايلند وجمهورية كوريا وسري لانكا والفلبين وماليزيا والهند. وزادت معدلات النمو المرتفعة جدا

التي سجلتها الواردات من عجز الموازين التجارية لعدد من هذه البلدان في عام ١٩٩٥. وحدث أيضا عجز أكبر في مجال تجارة غير المنظورات، لا سيما بسبب تكاليف خدمة الديون الخارجية والمدفوعات المتصلة بالاستثمار المباشر الأجنبي في هذه البلدان. وسجلت الصين وسنغافورة ميزان مدفوعات مريح بفائض في كل من حسابي تجارة السلع وغير المنظورات. بيد أن استمرار التدفقات الكبيرة من رأس المال سمحت للبلدان التي سجلت عجزا ليس فقط بتمويل العجز في المدفوعات وإنما أيضا بتغذية احتياطيها.

٣٢ - وأثارت حالة ميزان المدفوعات القلق في عدة بلدان. وقد يكون استمرار التحرر والانفتاح في الأنظمة التجارية، وكذلك سهولة الوصول الى الائتمان ورأس المال، بما في ذلك المرافق الخارجية، من العوامل المشجعة على نمو الواردات بسرعة. وتواجه الصادرات، من جهة أخرى، منافسة أشد قائمة على الفروق في التكلفة والفعالية. وتشهد عدة بلدان في المنطقة نقصا في اليد العاملة والمهارات، وبالتالي ارتفاعا في تكاليف الانتاج المتصلة باليد العاملة، وخسارة في المزايا المقارنة عند انتاج المصنوعات البسيطة القائمة على اليد العاملة الرخيصة. وستضطر هذه البلدان الى تحويل هياكلها الصناعية والانتاجية نحو مجالات أكثف استعمالا للتكنولوجيا وتحسين انتاجية يدها العاملة في الصناعات الموجودة. ووجود يد عاملة رخيصة في البلدان المنخفضة الأجر لا يضمن قدرتها على المنافسة بفعالية في الأسواق الدولية. ولا تزال تكلفة الانتاج في البلدان المنخفضة الأجر مرتفعة إذا كانت قلة الانتاجية تزيل مزايا الأجور المنخفضة.

٣٣ - وتمثل إدارة ميزان المدفوعات في البيئة الجديدة التي يتسم فيها النشاط التجاري والمالي بالانفتاح وبالتحرر من الضوابط التنظيمية، تحديات جديدة. ويمكن الاعتماد على السوق لاتخاذ القرارات المصيبة، بيد أن السوق قد تتلقى معلومات خاطئة أو قد تسيء قراءة المؤشرات الاقتصادية الأساسية في حالة معينة، أو قد تتجاوب بشكل سلبي مع تدابير حسنة النية في مجال السياسة العامة. ولذلك قد تتضرر موازين مدفوعات بلد ما بسبب تحركات قائمة على المضاربة فقط. وقد تحدث أزمة ميزان مدفوعات في الأجل القصير أيضا كنتيجة طبيعية لذلك. ووضعت البلدان الصناعية التي أزالت أدوات المراقبة عن معاملات ميزان المدفوعات وحررتها خلال عقود سابقة، عدة آليات فردية وجماعية لحماية اقتصادها من هذه التطورات السلبية. وأظهرت بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أيضا وعيا بالأخطار المحتملة التي ينطوي عليها الانفتاح الجديد لنظمها التجارية والمالية. وقد انعكس ذلك الفهم في سلسلة من اتفاقات التفاهم التي أبرمت مؤخرا بين المصارف المركزية في المنطقة لتبادل المساعدة وعروض الائتمان عند حدوث أية تطورات حرجة من ذلك القبيل. بيد أن ذلك لا يقلل من الحاجة الى اليقظة من جانب مراقبي السياسات العامة ومديريها في مختلف البلدان.

رابعا - تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية

٣٤ - يُنظر إلى القطاع الخاص في جميع بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بوصفه أداة رئيسية في تحقيق الأهداف الاقتصادية في عالم تشتد فيه المنافسة على الصعيد العالمي، ويعتبر هذا القطاع أكثر كفاءة ومرونة وانتاجية من القطاع العام في القيام بمجموعة كبيرة من أنشطة الاستثمار والانتاج والتوزيع وتقديم الخدمات. ويوجد تشديد واضح باستمرار في تلك البلدان على القيام بإصلاحات على مستوى السياسة العامة موجهة مباشرة أو غير مباشرة إلى تشجيع تطوير القطاع الخاص وتعزيز دوره في الأنشطة الاقتصادية. ولذلك يشهد دور الحكومة تحولا من دور القائم بإنتاج السلع والخدمات وتوزيعها إلى دور الميسر لذلك الإنتاج والتوزيع. بيد أن نجاح السياسات المتبعة يتوقف على الشروط اللازمة لتطوير القطاع الخاص، بما في ذلك وجود ظروف سياسية مستقرة وآمنة، واستتباب القانون والنظام، واستمرارية السياسات التي ينبغي أن توحي، في حد ذاتها، بالموثوقية، والانسجام والشفافية، الى جانب وجود ظروف مستقرة على صعيد الاقتصاد الكلي. والسياسات تحتاج الى وقت لتنفذ، وقد لا تتضح نتائجها في الأجل القصير، كما أن القطاع الخاص بحاجة الى الشعور بالثقة بأن السياسات لن تنقلب فجأة. والاستقرار متوقف على قدرة الدولة على تنفيذ السياسات المعتمدة تنفيذا فعليا: فعدم التطبيق الفعلي، وهو أمر واضح في عدة بلدان في المنطقة، متصل في أحيان كثيرة بعدم وجود الإرادة السياسية، وعدم القيام بإصلاح الإدارة العامة للزيادة من كفاءتها، وتأثير جماعات لها مصالح في كل من القطاعين العام أو الخاص. ولذلك فإن بناء قاعدة قوية لتطوير القطاع الخاص متوقف أساسا على دور الحكومة في تهيئة بيئة مؤسسية تمكينية وفي تنفيذ مجموعة من سياسات التشجيع الفعالة.

٣٥ - ويتمثل أحد الأدوار الأساسية التي يمكن للحكومة أن تقوم بها في استحداث وإدارة إطار قانوني سليم وذي موثوقية لأنشطة القطاع الخاص. وكثيرا ما تتصل تكاليف المعاملات المرتفعة للقطاع الخاص في العديد من البلدان النامية بالمخاطر والشكوك التي تحيط بنظم حقوق الملكية ومشاكل إنفاذ العقود. والملكية الخاصة عنصر أساسي في أي اقتصاد يقوم فيه القطاع الخاص بدور نشيط لأنها تقدم الحوافز لأصحاب الملكية للقيام بمختلف المعاملات بغية تحقيق أكبر قيمة ممكنة لممتلكاتهم. ويوجد أيضا نطاق كبير لإجراء تحسينات في نظم حقوق الملكية وأداء أسواق العقارات في المنطقة. وهذا يتطلب قدرا أكبر من الاهتمام.

٣٦ - وإنفاذ العقود مرتبط ارتباطا وثيقا بتنفيذ حقوق الملكية وإذا لم توجد بعض أشكال الضمان المتعلقة باحترام شروط عقود البيع والشراء المبرمة، وإذا لم تحترم تلك الشروط، أو إذا لم توجد سبل انتصاف قانونية، فلن يكون للقطاع الخاص أي أساس ثابت يقيم عليه أنشطته. والبلدان التي لها نظم قوية وذات مصداقية لإنفاذ عقود الاستثمار والتجارة أو أنشطة القطاع المالي، مثل بلدان آسيا الشرقية، هي أقدر على تنمية قطاعها الخاص نموا سريعا متواصلا. وفي حين أن وضع نظام قانوني تجاري كامل ومتناسق أمر له أهمية، فإن وجود آلية للحكم وللتنفيذ لا يقل أهمية عن ذلك. وهناك دلائل كثيرة على أن ضعف البيروقراطية وقلة فعالية النظام القضائي، يؤديان إلى تنفيذ غير فعال من جانب الهياكل المؤسسية الرسمية.

٣٧ - وترمي سياسات إلغاء الضوابط التنظيمية وتحرير المعاملات، التي تنفذها بلدان المنطقة إلى وضع الأسعار والحوافز في إطارها الصحيح وبالتالي تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد. وقد ألغت جميع بلدان المنطقة، بما فيها التي كانت تمارس مراقبة عامة على الأسعار، العديد من أدوات مراقبة الأسعار في مستويي المدخلات والمنتجات في عملية الإنتاج. بيد أنه لا تزال هناك أسعار قصوى أو دنيا مطبقة أو مستصوبة في العديد من بلدان المنطقة لصادرات زراعية مختارة أو مواد غذائية أساسية، لحماية مصالح المزارعين الصغار والفقراء. وعلى أية حال، فإن هذه الأسعار المحددة انتقائية جدا ومحدودة الزمن عادة.

٣٨ - وتمثل الاصلاحات الضريبية أيضا عنصرا رئيسيا في إلغاء الضوابط الإدارية في جميع بلدان المنطقة عمليا. وفي حين أنه كثيرا ما ترمي هذه الاصلاحات الضريبية أساسا إلى التأثير على مركز ميزانية الحكومة، فإن مضمونها يؤثر كثيرا على القطاع الخاص. وهناك تغييرات عديدة في معدلات الضرائب وفي هيكل النظم الضريبية وضعت لتحسين هيكل الحوافز المقدمة الى القطاع الخاص، إما بالتخفيض من الضرائب المباشرة أو من الضرائب على أداء الأعمال التجارية، أو بترشيد وتبسيط هيكل الضرائب المطبق على الشركات. وفي البلدان التي أجريت فيها إصلاحات ضريبية منذ عدة سنوات، توجد حاليا رغبة في الإبقاء على تلك الهياكل مستقرة نسبيا لعدم خلق ما قد يوحي للقطاع الخاص بالشكوك.

٣٩ - وبإمكان إلغاء الضوابط التنظيمية والتحرير أن يساعدا أيضا على توفير الحفز اللازم لتنمية القطاع الخاص. وبإمكان إلغاء الضوابط التنظيمية لأسعار الفائدة الجاري في معظم البلدان، أن يسهم في ذلك أيضا لأنه يسمح لسعر الفائدة بالارتفاع وبالتالي بالزيادة من الأموال المتاحة للإقراض. ويسهم تخفيض أو إلغاء برامج الائتمان الموجه أو المدعوم في التقليل من تجزئة السوق المالية والزيادة من شفافية التنافس على الأموال داخل البلد ومن العدالة في الحصول عليها. وبالمثل، من المتوقع أن تسفر الاصلاحات الجارية والرامية الى الحد من حواجز الوصول الى المؤسسات المالية ولتوسيع الخدمات المالية المتاحة عن زيادة التنافس على توفير القروض الى القطاع الخاص والزيادة من الخيارات المتاحة للحصول على الأموال.

٤٠ - وأحد التشوهات الكبيرة التي تواجه القطاع الخاص في العديد من البلدان النامية ينبع من سياسة تجارية تحمي الصناعة المحلية. ولذلك ينبغي للإصلاحات التي اتخذت مؤخرا أن تهدف أساسا إلى إزالة مختلف الحواجز في مجالي التجارة والاستثمار. وتشهد المنطقة تنامي تحرير النظم التجارية، الذي شمل جميع أوجه الاقتصاد والقطاعات تقريبا في كل اقتصاد. بيد أن نتائج إيجاد الظروف القادرة على المنافسة والتعجيل بنمو القطاع الخاص هي نتائج ممزوجة وتتوقف بدرجة كبيرة على الظروف الأولية السائدة في البلد. فالبلدان ذات الهياكل الأساسية الثابتة على صعيد الاقتصاد الكلي، مثل بلدان شرقي آسيا وجنوب شرقيها، سجلت مكاسب كبيرة في النمو وفي الصادرات، بما في ذلك القطاع الخاص، خلال السنوات العشر الأخيرة، نتيجة سياسة القيام، على نطاق واسع، بالغاء الضوابط التنظيمية وبالتحرير. ومن المتوقع أن تشمل إجراءات التحرير في المستقبل المزيد من التخفيض من التعريفات وترشيدها والتقليل من الحواجز غير التعريفية، ومعالجة مشكلة الحواجز في مجال الزراعة الحساس سياسيا.

٤١ - وأصبحت الحكومات تدرك الأهمية الاستراتيجية للاستثمار الأجنبي في دعم تنمية القطاع الخاص، كشركاء وكمنافسين، وكأصحاب دور نموذجي تتبعه الشركات الخاصة المحلية في مجال الهياكل والإجراءات والممارسات الإدارية. وقد اتخذت جميع بلدان المنطقة تدابير هامة ترمي إلى تحرير نظم الاستثمار ومع ذلك فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الداخل لا تزال تتركز في بعض البلدان. ومن أسباب ذلك مصداقية الأنظمة ونظم الإنفاذ التي يعمل بها القطاع الخاص.

٤٢ - وفي حين أن إلغاء الضوابط التنظيمية والتحرير يقللان من الحواجز التي تعترض الشركات الخاصة في دخولها إلى الأسواق وحصولها على الإئتمان، فإنه ينبغي تكملة ذلك الإلغاء وذلك التحرير بسياسة تنافسية فعالة. وينبغي لجوهر هذه السياسة أن يتمثل في حماية الاقتصاد والجمهور من مختلف أشكال إساءة استعمال قوة السوق. وبعبارة أوضح، فإن معظم بلدان المنطقة سنّت قانونا يتعلق بالتنافس أو أنها ضمّنت هيكلها القانوني التجاري أحكاما تتصل بالاتجار النزيه. بيد أن الممارسة الفعلية لإنفاذ السياسات المتصلة بالتنافس ضعيفة وغير متوازنة، وهناك الكثير من الأعمال التي تنتظر الإنجاز في هذا المجال.

٤٣ - وتهيئة بيئة تمكينية لتنمية القطاع الخاص أمر ضروري ولكنه غير كاف؛ إذ ينبغي تكملتها بسياسة تشجيعية لتطوير الشراكة، وبناء القدرات التكنولوجية وتحسين الوصول إلى التمويل. وإدارة التعليم والتدريب ضرورية لتحسين تطوير القيام بالأعمال الحرة. وفي حين أن قائمة خطط التدريب على الادارة التي تشرف عليها الحكومة في المنطقة لا حصر لها، فإن تلك الخطط بحاجة إلى تحسين، بتعاون وثيق مع القطاع الخاص، لتراعي احتياجات القطاع الخاص مراعاة أكبر. ومن الوسائل الأخرى لتحسين القيام بالأعمال الحرة توثيق الصلات بين الشركات وسائر أشكال تدريب المديرين أثناء الخدمة. وكثيرا ما يكون دور الحكومة في بناء القدرات التكنولوجية حاسما عن طريق تعريض الشركات للتنافس الدولي، والتشديد على العلم والتكنولوجيا في التعليم، وتعزيز أنشطة البحث والتطوير.

٤٤ - ويبدو أن هناك مجالا لتحسين وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى التمويل اللازم لاستثمارها دون تقويض الجهود الرامية إلى تحرير القطاع المالي. وبينت الخبرة أنه ينبغي لسعر الاقراض أن يحترم الأسعار السائدة في السوق، بيد أن الأمر يحتاج إلى جهود للتقليل من تكاليف المعاملات بتبسيط العمل الورقي وتحسين شروط الضمان. ويمكن معالجة هذه المشكلة الأخيرة عن طريق الأنشطة التي تقوم بها رابطات الأعمال التجارية، وترتيبات التعاقد من الباطن، والتدريب على مسك الحسابات وتقييم المخاطر.

٤٥ - ويوجد حاليا العديد من السياسات وبرامج العمل الحكومية الرامية إلى دعم تنمية القطاع الخاص في المنطقة، يتجه كل منها إلى تحقيق أهداف معينة ويستهدف مجموعات محددة ويرمي العديد منها بالتحديد إلى تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ومن المهم ادارة البرامج ككل، لكفالة تضافر جهود مختلف البرامج والمؤسسات. ولتحقيق ذلك، ينبغي للحكومات أن توثق تعاونها مع القطاع المحلي الخاص عن طريق آليات التشاور بمختلف أشكالها. ومن المفيد الاطلاع على الخبرة المكتسبة من محافل

التشاور بين الحكومات، ومؤسسات الأعمال التجارية في ماليزيا وجمهورية كوريا وسنغافورة وتايلند، لأنها تقدم عدة دروس مفيدة في رسم سياسات ووضع برامج أقدر على الاستجابة للتغيرات التي تحدث في بيئة الأعمال التجارية. وبامكان رابطات الأعمال التجارية أن تقوم أيضا بدور هام في رعاية المصالح المشروعة للأعمال التجارية.

٤٦ - ويمثل تقديم الخدمات الاقتصادية الأساسية المناسبة بيئة تمكن القطاع الخاص من القيام بأنشطة الأعمال التجارية. وفي المخططات المستهدفة مثل مخططات المناطق الاقتصادية الخاصة، يشجع وجود تلك الخدمات أنشطة القطاع الخاص بتمكينها من الاستفادة من شبكة كثيفة نسبيا من الخدمات الأساسية، التي يمثل بناؤها في مجال أوسع تكلفة لا يمكن تحملها. واعتُرف في معظم بلدان المنطقة بالحاجة إلى إطار للسياسة العامة يزيد من توافر الخدمات الأساسية ويحسن أداءها. وبالفعل، يتزايد الطلب على الخدمات الأساسية الاقتصادية بأسرع بكثير من تزايد العرض لأسباب تتعلق بالنمو الاقتصادي السريع، والتحضر، وسوء صيانة الهياكل الأساسية. ورغم أن التمويل الحكومي سيبقى أهم مصدر لتمويل الهياكل السياسية، فإنه بالإمكان تشجيع القطاع الخاص، مثلما يحدث فعلا، للقيام ببعض المهام مثل بناء العديد من الهياكل الأساسية وإدارتها.

٤٧ - ومن شأن اتخاذ تدابير لتحسين دور القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية أن يخلق أيضا مجموعة جديدة من المشاكل والقضايا التي تحتاج إلى معالجة. ويتمثل أحد التحديات في التصدي لما قد يحدثه الغاء الضوابط التنظيمية والتحرير، في الأجل القصير، من زعزعة استقرار الجوانب الأساسية على صعيد الاقتصاد الكلي. وقد زادت إجراءات الغاء الضوابط التنظيمية والتحرير كثيرا من الترابط بين متغيرات الاقتصاد الكلي وحدّت من قدرة السلطات المحلية على ممارسة سيطرة فعلية على جميع تلك المتغيرات في نفس الوقت، أو إجراء تغيير فعال لما لديها من أدوات. ولذلك، وفي حين إزدادت الحاجة إلى كفالة بيئة مستقرة وقابلة للتنبؤ على صعيد الاقتصاد الكلي، مع تزايد اعتماد البلدان على القطاع الخاص لتحقيق التنمية، أصبحت مهمة إدارة الاقتصاد الكلي في الوقت نفسه أكثر تعقيدا، وبحاجة إلى قدر أكبر بكثير من المعلومات والمعرفة والمهارات.

٤٨ - وستبقى في جميع البلدان الحاجة إلى مواصلة الاصلاح المؤسسي. ومع تزايد أهمية وجود سياسة عامة تنظم التنافس في إدارة اقتصاد تنافسي قائم على القطاع الخاص، تبرز في كل بلد من بلدان المنطقة حاجة ملحة إلى سن قوانين سليمة لمعالجة ما قد يحدث من إساءة استعمال قوة السوق. ومن الشواغل الناشئة الأخرى خلق عادة الشفافية في المعاملات التي تقوم بها الشركات الخاصة، لا سيما الشركات الكبيرة. وإضافة إلى ذلك ليس بامكان الحكومات أن تتناسى أهمية العدالة. وحتى عندما تكون الاستراتيجية القائمة على القطاع الخاص فعالة، فإنه لا توجد في النظام عناصر متأصلة تكفل التوزيع العادل لثمار الانتاج وتؤدي إلى التخفيف من الفقر. وهنا أيضا، قد يكون تدخل الحكومة في شكل من الأشكال أمر لا غنى عنه. وعلى الحكومات أن تقرر المزيج المناسب من الفعالية والعدالة، وفقا لاحتياجات مختلف البلدان وظروفها.

خامسا - دور الإنفاق العام في تقديم الخدمات الاجتماعية

٤٩ - يتزايد اعتراف البلدان النامية في منطقة اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ بالدور الحاسم الذي تقوم به التنمية البشرية والاجتماعية في التنمية الوطنية عموما، وكذلك في تحسين رفاه الشعب. ورغم التقدم الكبير المحرز خلال العقود الماضية، لا تزال هناك فجوات كبيرة في العديد من مجالات التنمية الاجتماعية وفي الخدمات المتاحة لفئة كبيرة من السكان. ويتزايد أيضا الطلب على الخدمات الاجتماعية كما وكيفا. وينبغي تلبية هذه الطلبات بفعالية وبعدالة.

٥٠ - ويحظى القطاع العام، عادة، بدور بارز في انتاج وتقديم الخدمات الاجتماعية، لأسباب تتعلق بالكفاءة والعدالة. وتستند حجة الكفاءة إلى اعتبارات تتعلق بالعناصر الخارجة في مجالي انتاج واستهلاك الخدمات الاجتماعية، والتي من الأحسن الحصول عليها عن طريق القطاع العام وليس عن طريق إجراءات القطاع الخاص المتجهة الى الربح. وبإمكان توفير الخدمات الاجتماعية عن طريق القطاع العام أن يتضمن تمييزا إيجابيا لصالح الفئات الفقيرة من المجتمع وبالتالي الإسهام في تحسين توزيع الدخل والتخفيف من الفقر. ولا يزال القطاع العام يقوم بدور رئيسي في تقديم الخدمات الاجتماعية في جميع أنحاء المنطقة، رغم النداءات الأخيرة للمزيد من إشراك القطاع الخاص في هذه الأنشطة.

٥١ - وتنعكس الأولوية التي توليها البلدان للتنمية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية في الموارد العامة المخصصة لإنتاج وتقديم الخدمات الاجتماعية في مجالات مثل التعليم، والصحة، والإسكان، والإمداد بالماء، والإصحاح، والحماية الاجتماعية. ومثّل الإنفاق على الخدمات الاجتماعية خلال العقدين الماضيين ما بين خُمس وثُلث مجموع ميزانية الإنفاق الحكومي في معظم بلدان المنطقة، بغض الطرف عن مستوى نموها. ومنذ بداية التسعينات، حدث ارتفاع مطرد في نسبة الإنفاق العام المخصصة للتنمية الاجتماعية في معظم هذه البلدان. وباستثناء بلدان قليلة جدا، أصبحت نسبة الإنفاق العام المخصصة للقطاعات الاجتماعية تتجاوز ٢٠ في المائة. وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، يتراوح الإنفاق على الخدمات الاجتماعية عموما ما بين ٥ و ١٠ في المائة. بيد أنه توجد بلدان لا تزال تنفق أقل من ٥ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي على تنمية القطاع الاجتماعي والخدمات الاجتماعية وبعض هذه البلدان من أقل البلدان نموا في المنطقة.

٥٢ - ومستويات الإنفاق الاجتماعي المرتفعة نسبيا، كما تنعكس في النسبة من مجموع الإنفاق وكذلك من الناتج المحلي الإجمالي، تخفي بعض أوجه النقص وعدم عدالة التوزيع في تخصيص الموارد بين القطاعات الاجتماعية. ففي العديد من البلدان، تخصص النسبة الكبيرة من الانفاق التعليمي، مثلا، لمستويات التعليم العالي، على حساب التعليم الابتدائي، حتى عندما تكون معدلات القيد في التعليم الابتدائي منخفضة ومعدلات الأمية مرتفعة. وبالمثل، يجري التشديد، في مجال الرعاية الصحية، على الرعاية الصحية الاستشفائية القائمة على المستشفيات والكثيرة التكاليف، بينما لا يشدَّد كثيرا على الخدمات الوقائية والتشجيعية القادرة على القضاء بسهولة على البعض من الأسباب الرئيسية للاعتلال والوفيات.

٥٣ - ومع ذلك، وفي جميع بلدان المنطقة عمليا، حدثت انجازات ذات شأن في مجالات التعليم، والصحة، والإمداد بالماء، والإصحاح خلال العقود القليلة الأخيرة. وارتفع عدد المدارس، والمدرسين، والمستشفيات، والأطباء، وكذلك عدد المؤسسات والموظفين ذوي الصلة. ووُسِّعت برامج الصحة العامة والإصحاح في معظم البلدان لتشمل معظم السكان. وينعكس تحسن الوصول الى مختلف الخدمات في المؤشرات ذات الصلة، مثل ارتفاع معدلات القيد ومعدلات الإلمام بالقراءة والكتابة وارتفاع العمر المتوقع، بسبب انخفاض معدلات الاعتلال والوفيات.

٥٤ - ولا تزال توجد أوجه نقص كما وكيفا في عدة مجالات من الخدمات الاجتماعية. ففي مجال التعليم مثلا لا تزال معدلات القيد منخفضة نسبيا ومعدلات الانقطاع عن التعليم عالية في عدة بلدان. ويؤثر ذلك خاصة على الإناث والأطفال المحرومين في المناطق الريفية والمواقع الحضرية المحرومة. وكثيرا ما تكون نوعية التعليم سيئة لقلة المعلمين وعدم توافر الكتب وغيرها من المعدات التعليمية بأعداد كافية، هذا إن وجدت المدارس. وبالمثل، وفي مجال الصحة، لا تزال الإصابات والأمراض المعدية تمثل خطرا صحيا كبيرا، ولا تزال معدلات وفيات الرضع والأم عالية والتغطية الصحية العامة غير كافية. وبرز خطر صحي عام جديد في شكل متلازمة نقص المناعة المكتسب.

٥٥ - ورغم إجراء قلة قليلة من الدراسات عن فوائد الخدمات المقدمة وشمولها لتحديد تكلفة ومنافع الإنفاق على الخدمات الاجتماعية، يكاد يكون من المؤكد أن الفئات الميسورة نسبيا من المجتمع تستفيد أكثر من الإنفاق والخدمات المقدمة. والوصول إلى المرافق والخدمات أيسر عموما للميسورين منها للفقراء في كل من المناطق الحضرية والريفية.

٥٦ - وواضح أنه ينبغي القيام بتحسين كمي ونوعي في العديد من مجالات الخدمات الصحية في المنطقة. ويمكن إجراء هذه التحسينات عن طريق توفير المزيد من الموارد، وكذلك عن طريق استعمال أكفأ للموارد المنفقة عليها. ويبدو أن هناك مجالا للزيادة من الموارد العامة التي يمكن تخصيصها لتوسيع وتحسين الهياكل الأساسية اللازمة لتقديم الخدمات الاجتماعية، وكذلك لتقديم خدمات أكثر وأحسن. ويمكن تحسين الإيرادات من الضرائب عن طريق المزيد من ترشيد الهياكل الضريبية وتعزيز إنفاذ جمع الضرائب للتقليل من تجنب دفعها أو تقليله إلى أدنى حد ممكن. ويمكن فرض رسوم على المستخدمين باستعمال معايير التدرج، وجعل القادرين يدفعون مقابلا للخدمات، وتقديم تلك الخدمات مجانا أو بأسعار مدعومة لغير القادرين على دفع تكلفتها. وربما أمكن تحقيق وفورات في عدة مجالات من الإنفاق العام، مثل الدفاع، والخدمات الإدارية العامة. ويمكن تحويل المدخرات الناشئة عن تلك الوفورات إلى القطاعات الاجتماعية.

٥٧ - وبإمكان منظمات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية أن تكثف نشاطها في تطوير وصيانة مرافق الخدمات الاجتماعية وفي تقديم العديد من هذه الخدمات تقديما فعليا. ومن سبل تشجيع اشتراك القطاع الخاص العمل بنظام الترتيبات المكافئة الذي يقوم القطاع العام في إطارها بتكملة متناسبة لأي إسهام يقدمه القطاع الخاص الى المرافق التي يجري تطويرها وإدارتها بشكل مناسب.

ومن شأن هذه الترتيبات أن ترسخ روح المشاركة بين القطاعين العام والخاص، وتسمح للقطاع العام بالإسهام في الإشراف اللازم على الأنشطة الخاصة.

٥٨ - ومن شأن تشريك المجتمع المحلي تشجيعه على الإسهام ليس فقط في بناء المرافق وإنما في صيانتها واعتبارها مرافق تابعة له. واشتراك المجتمع المحلي يزيد من سهولة وفعالية إدارة تسعير الخدمات على أساس تمييزي قائم على التجربة. وسيتطلب كل ذلك قدرا كبيرا من اللامركزية والتفويض، فيما يتصل بالأنشطة والموارد، وسلطات اتخاذ القرار على الصعد المحلية.

- - - - -